الأمم المتحدة

E/CN.7/2001/L.13

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited

22 March 2001
Arabic
Original: English

لجنة المخدرات
الدورة الرابعة والأربعون
فيينا، ٢٠-٢٩ آذار/مارس ٢٠٠١
البند ٧ (ب) من جدول الأعمال
تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة العقاقير: الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات

الفلبين والهند: مشروع قرار

توصي لجنة المخدرات المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تنفيذ نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للعقاقير الذي استحدثه برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يضع في اعتباره أنه، عملا بالمعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة العقاقير، تكون الدول الأطراف فيها ملزمة بأن تتقاسم مع الدول الأخرى ومع الأمين العام ومع الهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، على أساس منتظم، كميات كبيرة من المعلومات والبيانات عن المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية،

وإذ يدرك تزايد الاجراءات الادارية التي يتعين على الادارات الوطنية المعنية بمراقبة العقاقير استيفاؤها لدى تنفيذ المعاهدات الدولية المتعلقة بمراقبة العقاقير،

وإذ يضع في اعتباره الاعلان السياسي[١] والاعلان الخاص بالمبادئ التوجيهية لخفض الطلب على المخدرات[٢] والتدابير اللازمة لتعزيز التعاون الدولي على مواجهة مشكلة المخدرات العالمية،[٣] التي اعتمدتها

---

(١) مرفق القرار دإ-٢٠/٢.

(٢) مرفق القرار دإ-٢٠/٣.

(٣) القرارات دإ-٢٠/٤ ألف الى هاء.

الجمعية العامة في دورتها الاستثنائية العشرين المكرسة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية معا، والتي طُلب فيها الى الدول أن تستخدم تكنولوجيا عصرية لتحسين الاجراءات المتعلقة بجمع المعلومات وتعميمها، وتحسين توقيت ذلك، من أجل تحقيق أعلى مستوى من الدقة في النتائج المحرزة،

وإذ يستذكر قرار لجنة المخدرات ٨ (د-٣٧) المؤرخ ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٤، الذي طُلب فيه الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يقوم، بالتعاون مع الهيئات والسلطات المختصة، بوضع معايير تستخدم في الارسال الالكتروني للبيانات بين البرنامج والسلطات الوطنية المسؤولة عن مراقبة العقاقير،

وإذ يستذكر أيضا قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ١٩٩٤/٣ المؤرخ ٢٠ تموز/يوليه ١٩٩٤ وقرار لجنة المخدرات ١/٤٣، اللذين طُلب فيهما الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يدمج كل استبيانات التقارير السنوية باستخدام التقنيات العصرية للعرض والاتصال،

وإذ يضع في اعتباره تقرير الأمين العام عن استغلال عائد التنمية[٤] وقرار الجمعية العامة ٥٣/٢٢٠ المؤرخ ٧ نيسان/أبريل ١٩٩٩، الذي وافقت فيه الجمعية على تخصيص مبلغ قدره ١ر١ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لتوسيع نظام الحاسوب والاتصالات السلكية واللاسلكية للمراقبة الدولية والوطنية للعقاقير (يشار اليه فيما يلي بنظام قاعدة البيانات الوطنية) بصفته تطورا هاما في بناء القدرات الوطنية، ولاسيما في البلدان النامية،

وإذ يدرك نتائج التقييم المتعمق لبرنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية،[٥] الذي طُلب فيه الى البرنامج أن يعزز قدرته على جمع المعلومات من الحكومات بتوسيع نظام قاعدة البيانات الوطنية لكي يشمل أنشطة البرنامج الأخرى المتعلقة بجمع المعلومات،[٦]

وإذ يحيط علما بالتقدم الذي أحرزه البرنامج من خلال تعديل النظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها، الذي وضعه مجلس التعاون الجمركي، المعروف أيضا بالمنظمة العالمية للجمارك، من أجل انشاء نظام لتبين المخدرات والمؤثرات العقلية والسلائف الكيميائية الخاضعة للمراقبة الدولية؛

١- يحيط علما مع الارتياح بتقرير الاجتماع الثالث لمجموعة مستخدمي نظام قاعدة البيانات الوطنية الذي عقد في فيينا من ١ الى ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٠، والذي خلصت فيه ٢٥ حكومة بالاجماع الى أن نظام قاعدة البيانات الوطنية هو منتج شامل وناضج يتميز بغاية السهولة في الاستخدام وجاهز للاختبار المفصل وربما للتنفيذ في بلدان عديدة؛

---

(٤) A/53/374.

(٥) انظر E/AC.51/1998/2.

(٦) المرجع نفسه، الفقرات ٢٢-٣٨.

٢- يُثني على برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات على النجاح الذي أحرزه حتى الآن في انشاء نظام قاعدة البيانات الوطنية وعلى استجابته لاحتياجات الدول الأعضاء لدى انشاء النظام؛

٣- يلاحظ مع الارتياح أن نظام قاعدة البيانات الوطنية يشدد على ملكية النظام من قبل مستخدميه وعلى أن يجري تنفيذه مع التأكيد على بناء القدرات داخل البلدان النامية وترويج التعاون فيما بينها؛

٤- يوصي الدول التي لم تفعل ذلك بعد بأن تنظر في تنفيذ نظام قاعدة البيانات الوطنية بالتعاون مع البرنامج والمجموعة الحالية من الدول المستخدمة أو انشاء نظم وطنية متساوقة مع نظام قاعدة البيانات الوطنية؛

٥- يحث الدول التي ترغب في اعتماد نظام قاعدة البيانات الوطنية على أن تتعاون مع البرنامج في هذا المسعى بتقييم الآثار المترتبة على تنفيذ هذا النظام من قبل سلطاتها الوطنية المعنية بمراقبة العقاقير وبابلاغ البرنامج باحتياجاتها فيما يتعلق بالتنفيذ الأولي والتدريب وكذلك الدعم الجاري؛

٦- يحث أيضا الحكومات على أن تنظر في توفير موارد اضافية للبرنامج لتمكينه من تعزيز قدرته على دعم الانشاء الجاري لنظام قاعدة البيانات الوطنية وتنفيذ هذا النظام من جانب الدول؛

٧- يطلب الى برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات أن يحيل الى لجنة المخدرات في دورتها الخامسة والأربعين تقريرا عن تنفيذ نظام قاعدة البيانات الوطنية.